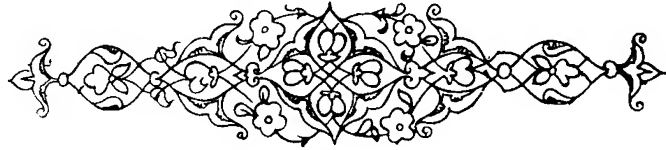


النَّجَاهُ وَالْإِسْتِشْهَادُ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ

للإمام أبي علي النخعي ناصف



كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أفصح الناس منطقاً، وأبرعهم بياناً، وأمكنهم لئاصية القول، يصرفه كيف يشاء: تشرعاً وتبييناً، ووعظاً وإرشاداً، وحكمة بالغة، وأدباً رفيعاً، وقضاء عدلاً، ورأياً فصلاً. يوجز فيبلغ الغاية قصداً بغير التواء، ولا إيهام، ويطنب فيبهر السامع ويملك عليه حسه، حتى يود في قرارة نفسه لو يمتعه بالمزيد والاسترسال.

الذروة بين أمراء البيان. وقد أولع الناس برواية حديثه، والتزود منه لحياتهم، وأمور دينهم، من لدن عصر النبوة إلى اليوم، يكثر منه من يكثر، ويقل من يقل. ويوشك ألا يكون أحد منهم إلا له منه نصيب.

وتمضي القرون بالناس قدماً، وتباعد بينهم وبين عهد الرسول والصحابة، حتى يجيء الخليفة عمر بن عبد العزيز، وقد علت كلمة الله، وسطع نور الإسلام في الشرق والغرب، ودخل الناس فيه من أمم شتى، لسانهم غير عربي، فحفظوا من الحديث، وكلفوا بروايته، اعظاماً له وتبركاً به. وقد أذن للناس أن يرووه بمعناه، فلم يلتزموا روايته بلفظه، لا فرق بينهم في ذلك ولا خلاف. فهذا سفيان^(١) الثوري يقول: «إن قلت لكم: إني أحدثكم كما

وليس هذا منه بمستغرب ولا عجيب، فقد حباه الله بما يشاء من استواء الفطرة، واستقامة الطبع. ثم هو قد نشأ في البادية ما بين اشراق شمسها، وانفتاح آفاقها، وازدهار طبيعتها، يرتضع في بني سعد من لغتها ولبانها معاً. ثم اختاره - سبحانه - من بعد رسولا إلى قوم عرفوا في الناس باللسن، وفصاحة البيان. وما كان الله - تعالى - ليرسل رسولا إلى قومه، ثم لا يؤتیه الكفاية في تبليغ الرسالة، والاعتدال على المنفعة دونها والمحااجة فيها. فكيف برسوله إلى العرب صلوات الله عليه؟.

وقد أنزل الله عليه القرآن المجيد، وهو الذي عجزت الأنس والجن أن يأتوا بشيء من مثله، فكان للرسول منه العون الذي لا يخذل، والمدد الذي لا يتقطع، والوسيلة التي سمت به إلى

(١) كان إماماً من أئمة المسلمين، وعلمياً من أعلام الدين، مع الإقتان والضبط. توفي سنة ١٦١ خلاصة تذهيب التهذيب: ١٤٢

فيها من يحسنها ومن لا يحسنها - كلتاهما سؤلت
لائمة النحاة ألا يستكثروا من الاستشهاد
بالحديث كما استكثروا من الشعر. قال ابن
الضائع (٣): «تجوز الرواية بالمعنى - هو السبب
عندي في ترك الائمة - كسيبويه وغيره -
الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث (٤)».

ومعاذ الله أن يكون ذلك منهم عن تهاون
بالحديث، أو بخس لقيمه في عالم البيان، فقد
كانوا هم حفظة اللغة، وأمناء سرها، وما نعلم
أن احدا منهم علقت به شبهة، أو حامت من
حوله ظنة، تحمل على الاسترابة والتظن في
دينه. ثم ان النحاة - فيما نعلم - لم يكونوا - هم أو
جمهورهم من أهل الحديث المنقطعين له حياتهم
كلها أو في قسم كبير منها، ولم يكون لهم منه الا
هذا القدر الذي تؤذن به الثقافة المشتركة في
منهجها المتبع في العصور الخالية.

وقد تفاوت حظوظهم منه قلة وكثرة، ولكنها
- على كل حال - لا تبلغ - فيما أرى - عند أحد
منهم مبلغ أهل الحديث العاكفين عليه، أو تجعل
له بينهم مقاما معلوما. وانما يتهيأ الاستشهاد
بالحديث لمن يحيط به، وبطيل النظر فيه،
ويتقصى أساليبه بحثا وتنقيا. وإذ كان القرآن
الكريم هو الذروة التي لا يتسامى إليها متسام
من أعلام البيان، كان هو أيضا كالحديث دون
الشعر والرجز في الاستشهاد، وإن كان حظ

سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى (١).
ومحال أن يكون الرواة سواء في سلامة اللغة وقوة
الحفظ ودرجة الضبط والاتقان، فلا بد أن يكونوا
في ذلك كله أشتاتا متخالفين.

والحديث الشريف هو الأصل الثاني من
أصول الشريعة الاسلامية، بعد القرآن
الكريم، فأشفق الخليفة الصالح عمر بن عبد
العزیز أن يدخل في الحديث ما ليس منه، وفي
كل يوم تخترم المنية من تخترم من أهل الثقة
والعدل فيه، فندب أبا بكر بن حزم (٢)
لتدوينه، فكانت هذه هي الدعوة الجامعة،
والاذن غير المشروط في الاقبال على جمع الحديث
وتدوينه، ونشطت طائفة من الحفظة المجتهدين
يطلبونه من مصادره، أمناء مخلصين، يسند كل
ما يسمعه الى من سمع منه، ويسند محدثه كل ما
يروي به الى من أخذ عنه، ويمضي بالسند صعدا
حتى يبلغ به الرسول صلوات الله عليه.

ونشطت طائفة أخرى لصيانة الحديث
والحفاظ على صحته متنا وسندا، ولكن في
اشخاص المحدثين أنفسهم، فألفوا في رجال
الحديث كتباً، تنقدهم، وتبين مبلغ كل من الثقة
والعدل، أو من الضعف أو التدليس، أو
الكذب.

ولعل رواية الحديث بالمعنى، ثم المشاركة

(١) الاقتراح: ٢٠

(٢) كان رحمه الله ذا حظوة ومنزلة في الدولة زمن سليمان بن عبد الملك وعمر بن عبد العزيز. وتوفي سنة ١٢٦. خلاصة التهذيب: ٤٤٥

(٣) هو علي بن محمد الإشبيلي، كان إماما في النحو. توفي سنة ٦٨٠. بغية الوعاة: ٢: ٢٠٤

(٤) الاقتراح: ١٦



القرآن فيه أوفر من الحديث.

ومرد ذلك الى انها يسلمان مما لم يسلم الشعر منه، فان فيه مجالا واسعا للضرورة والاختيار، والكرازة والانبساط، والمداخلة بين المتلازمين حيناً، والمباعدة بينهما حيناً آخر، الى ما يحمل عليه من ضروب التكلف والاعتساف لذلك يتنوع الدرس، ويطول القول، ويكثر التمثيل والتطبيق.

والشعر بعد كلام موزون، له إيقاع، وفيه أنغام، لا يبلغ النثر منها مبلغه. والوزن قيد يمسك نظامه ان ينفطر، ويذهب بدداً، وهو لذلك أعلق بالذهن، وأشد تمكناً منه، وما قد يند فيه من كلمة لا يعيا الرواة في أكثر الأمر ان يجيئوا بها نفسها، أو بمرادف لها، يسوقها اليهم الوزن والايقاع ثم المقام الذي قيل الشعر فيه.

ولا نعرف أن أئمة النحاة دار بينهم حديث، أو صحّ عنهم قرار في الاستشهاد بالحديث، إجازة أو منعا. فنرى سيبويه استشهد في الكتاب بسبعة أحاديث^(١) يرويها بين مروياته من العبارات المأثورة، ولا يقرنها بما يدل على أنها من الأحاديث. لهذا لا ارى بعيدا ان يكون استشهد باحاديث اخرى، لكن لم تكن لنا بها سابقة من

علم، فجعلناها ولم نلق اليها بالا. وعجيب بعد هذا أن يذكر ابن الضائع سيبويه مع من لم يستشهد بالحديث من أئمة النحاة. ولم أعثر في مقتضب المبرد على شواهد من الحديث واستشهد ابن جني في المحتسب بأربعة وعشرين حديثاً^(٢).

يمكن أن يقال إذن: أن أمر الاستشهاد بالحديث كان مفوضاً إلى النحاة، يستشهد به من يستشهد، ويمسك عنه من يمسك، لا يحكمهم ميثاق، ولا يلزمهم منهاج. ثم خلف من بعد الأئمة خلف جعلوا من الاستشهاد بالحديث قضية، يدور حولها الكلام، وتختلف فيها آراء.

فمنهم مترخص يجيز الاستشهاد بالحديث دون قيد ولا شرط، ثقة بالرواة وحسن ظن بهم، ومن هؤلاء ابن خروف^(٣)، وابن مالك^(٤)، والرضي^(٥)، والدمامي^(٦)، ومنهم متحرج لا يجيز الاستشهاد به، لكثرة رواة من الأعاجم ومن ليس أهلاً لروايته، فلا يؤمن لذلك أن يدخل على الحديث في روايتهم ما ليس منه أو يخلص اليه قليل أو كثير من التغير والتبديل، شاءوا أو لم يشاءوا، الا عن تعمد وقصد، فعن عجز أو قصور. ومن هؤلاء ابن الضائع، وأبو حيان^(٧).

(١) سيبويه إمام النحاة: ٢١٠، والكتاب بتحقيق عبد السلام هارون: ٥ : ٢١٠

(٢) المحتسب: ٢ : ٤٣٩

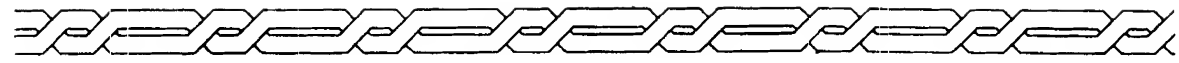
(٣) هو علي بن محمد بن علي الأندلسي، أحد أئمة العربية المعروفين بالتحقيق. توفي سنة ٦٠٩ بغية الوعاة: ٢ : ٢٠٣

(٤) هو جمال الدين محمد بن عبد الله، كان إماماً في القراءات وبحراً في النحو والتصريف، توفي سنة ٦٧٢. بغية الوعاة: ١ : ١٣٠

(٥) لا يعرف اسمه ولا شيء من أخباره سوى أنه فرغ من تأليف شرحه للكافية سنة ٦٨٣ بغية الوعاة: ١ : ٥٦٧

(٦) هو محمد بن أبي بكر بن عمر كان من الذين برعوا في النحو. وفي الشعر والنثر، توفي سنة ٨٣٨ بغية الوعاة: ١ : ٦٦

(٧) هو أثير الدين محمد بن يوسف النحوي، المفسر المشهور. توفي سنة ٧٤٥ بغية الوعاة: ١ : ٢٨٠



واتخذ الشاطبي^(١) من القضية موقفا وسطا بين من أجازوا الاستشهاد على إطلاقه، ومن منعه على إطلاقه، إذ أجاز الاستشهاد بالأحاديث الموثوق بسلامتها مثل الأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته، صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهماذان، وكتابه لوائل بن حجر، وكالأمثال النبوية، لأن هذه لا وجه لردّها، ورفض الاستشهاد^(٢) بها، ووافق السيوطي^(٣) على رأيه ذاك.

تلك قضية الاستشهاد بالحديث في النحو كما ورثناها، وهذه مذاهب النحاة فيها كما قالوها واحتجوا لها. وألاحظ أن كلا من فريقَي الإجازة والمنع قدمسته بفحة من غلو، إذ أطلق مذهبه بلا قيود ولا حدود. وما أحسب إلا أن هؤلاء وأولئك قد آثروا العافية واطمأنوا إليها، فليس أشبه بها من تعميم الحكم على الأشياء وإرساله فيها بغير تخصيص ولا تمييز.

وأما المذهب الوسط فهو المذهب العدل، لا يلويه نصب، ولا يقعد به حرج عن الموازنة وال ترجيح. فلا ميل ولا إعراض ولكن أنى يمكن الأخذ به وتطبيق أحكامه، وإنه للعمل الكبير لا يقوى على الاضطلاع به وإحسان أدائه إلا النحوي بنحوه وتوجيهه، والمحدث بتحديثه وتصنيفه للرواة.

ونرى من حق ابن مالك علينا هنا أن نخصه بكلمة، إذ لم يكفه في الاختصاص لمذهبه أن يستشهد بقدر ما من الحديث ولا يزيد كما فعل الآخرون، ولكنه استكثر منه حتى لامه أبو حيان عليه^(٤)، ثم زاد فاتخذ من الأحاديث المشكلة في صحيح البخاري مادة لكتابه «شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح».

وقد جهد فيه ما وسعه الجهد لتوجيه هذه المشكلات، وتوضيح مبهماتهما، والاستشهاد لصحة نسبها في العربية بشواهد من قراءات القرآن، وأحاديث الرسول، وجمهرة كبيرة من الشعر وكلام العرب، إلى ضروب شتى من التأويل والتقدير، يعينه على ذلك كله غزارة حفظه، وسعة اطلاعه، ثم ملكة عنده راسخة، وبصيرة نافذة، لا تكاد تخفى عليها خافية من دقائق النحو وغوامض أسرارها، لكن حرصه على الافاضة والاستيعاب كان يدفعه أحيانا إلى التكلف والاعتساف، ومهما يكن من أمر فإن هذه الدراسة المتنوعة - لا تخلو من طرائف نحوية، لا يعدم الباحث أن يظفر بها إذا طلبها، وإن يرى في بعضها توسعة من ضيق، وإباحة لغير مباح من التعبير.

من ذلك احتجاجة لصحة إضافة اسم العدد المقرون بالألف واللام إلى المجرد منها، في مثل

(١) هو القاسم بن قبة بن خلف، كان عالما بالنحو والقراءات. توفي سنة ٥٩٠ بغية الوعاة: ٢: ٢٦٠

(٢) انظر الاقتراح: ١٨٨٦، والخزانة: ١: ٥، ٦ في خلاف النحاة في الاستشهاد بالحديث

(٣) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، صاحب المؤلفات الكثيرة في علوم شتى. مات سنة ٥١١. الضوء اللامع: ٤: ٢٠٣

(٤) الخزانة: ١: ٥

قولهم في اللغة المعاصرة: الألف كتاب.

قال عن قول أبي هريرة في حديث: «جاءه بالألف دينار»: يجوز أن يكون أراد بالألف ألف دينار، على إبدال ألف المضاف من المعرف بالألف واللام، ثم حذف المضاف وهو البديل، لدلالة المبدل منه عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الحركة كما حذف المعطوف المضاف، وترك المضاف إليه على ما كان عليه في نحو: ما كلّ سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة. وفي باب الاستعانة باليد في الصلاة: «قام فقرأ العشر آيات...»، وأورد بعد هذا الشاهد شواهد أخرى من الشعر.

وعاد ثانية إلى التأويل والتقدير، فقال: يجوز أن يكون الأصل: جاءه بالألف الدينار، والمراد بالألف الدنانير، فأوقع المفرد موقع الجمع، كقوله تعالى: (أو الطفل^(١)). ويجوز أن كون الألف مضافاً إلى دينار، والألف واللام زائدتان^(٢).

وليس بالمقام - كما ترى - حاجة إلى هذا التقدير والبعيد. وفي حديث الاستعانة باليد، وفي الشعر الذي رواه هناك كفاية وغناء، لكنها الرغبة الملحة في الإقناع والافتنان في درء الشبهة - لم ترق به، ولا أذنت له أن يجتزئ ببعض عن بعض من وسائل الاحتجاج، رحم الله ابن مالك، وأثابه كفاءة جهاده في لغة القرآن

وحديث الرسول الكريم.

وفي العصر الحاضر شارك مجتمع اللغة العربية في قضية الاستشهاد بالحديث. فجال فيها بالدرس جولة متأنية، انتهت به إلى وضع ضوابط حكيمة، لتعطي الحديث حقه في الاستشهاد، بلا تحييف ولا ترخص، وتكفل للغة سلامتها من الدخّل والانحراف. وهذه الضوابط هي:

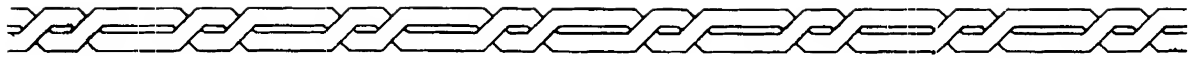
- (١) لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد (كذا) في الكتب المدونة في الصدر الأول، ككتب الصحاح الست فما قبلها.
- (٢) يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفه الذكر، على الوجه الآتي:

- أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة.
- ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
- ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
- د- كتب النبي صلى الله عليه وسلم.
- هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه كان - صلى الله عليه وسلم - يخاطب كل قوم بلغته.
- و- الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.
- ز- الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى، مثل القاسم ابن محمد^(٣).

(١) من قول الله تعالى في الآية: ٣١ من سورة النور: (. . . أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء)، الإربة: الحاجة. لم يظهروا: لم يطلعوا

(٢) شواهد التوضيح ٢٧ وما يليها

(٣) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. كان ثقة عالماً فقيهاً إماماً كثير الحديث. مات سنة ١٠٦ خلاصة تذهيب التهذيب: ٣١٣.



حـ- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة^(١).

ويلاحظ أن المجمع في قراراته هذه يحذو حذو الشاطبي، ويستلهم رأيه، ثم يفصل ما أجمل فيه، ويعلن ما استتر منه.

ومن اللغويين من لا يرى الاستشهاد في اللغة بالحديث النبوي، وحجة المنع في اللغة هي حجة المنع في النحو. وفي هذا يقول صاحب المصباح المنير (وسط):

«لا عبرة بما فشا على السنة العوام مخالفا لما نقله أئمة اللغة، فقد قال أبو سليمان الخطابي^(٢) وجماعة: إن لفظ الحديث تناقلته أيدي

الاعاجم حتى فشا فيه اللحن، وتلعبت به اللسان ألكن، حتى حُرفوا بعضه عن مواضعه. وما هذه سبيله فلا يحتج بألفاظه المخالفة. لأن المحدثين لم ينقلوا الحديث لضبط ألفاظه حتى يحتج به، بل لمعانيه. ولهذا أجازوا نقل الحديث بالمعنى، ولهذا قد تختلف ألفاظ الحديث الواحد اختلافا كبيرا».

وما أظن أن سيكون ثمة لمعتذر عذر عن اغفال الاستشهاد بالحديث في اللغة بعد الضوابط الجامعة المانعة التي وضعها المجمع للاستشهاد به.

علي النجدي ناصف

(١) مجموعة القرارات العلمية للمجمع: ٣، ٤

(٢) هو محمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، من ولد زيد بن الخطاب أخي عمر رضي الله عنه. كان حجة صدوقا، ومن مؤلفاته: غريب الحديث، وشرح البخاري توفي سنة ٣٨٨ بغية الوعاة: ١: ٥٤٦